مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الرابع – العدد الرابع
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.4 , No.4)
October 2021

تقييم تأثير القانون رقم 1 لسنة 2013م على أداء المصارف التجارية الليبية باستخدام مؤشر (PATROL) – دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية

د. أحمد بلقاسم تواتي/ قسم التمويل والمصارف/ مدرسة العلوم الإدارية والمالية
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا طرابلس.

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق القانون رقم 1 لسنة 2013م المتعلق بمنع التعامل بالربا والذي أدى إلى تحول كامل القطاع المصرفي الليبي إلى الصيرفة الإسلامية، وذلك بتقييم الأداء المالي قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية من خلال استخدام نموذج PATROL المعتمد بنظام التقييم المصرفي الايطالي. يعتمد نموذج PATROL على خمس مؤشرات وهي: كفاية رأس المال، وجودة الائتمان، والتنظيم، والربحية، والسيولة، وذلك بالتطبيق على مصرف الجمهورية من خلال تحليل البيانات المالية لآخر سنة مالية قبل التحول (سنة 2012)، وبيانات أول سنة مالية بعد التحول الكامل للصيرفة الإسلامية (سنة 2015).

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تأثر الأداء المالي للمصرف بطريقة سلبية بعد التحول للصيرفة الإسلامية، حيث انخفضت مؤشرات كفاية رأس المال، والربحية، والتنظيم، فضلاً عن انخفاض تصنيف المصرف من الترتيب الأول (ممتاز) قبل تطبيق القانون في سنة 2012م إلى الترتيب الثالث (جيد) بعد تطبيق القانون وفقاً لنتيجة تحليل بيانات المصرف عن سنة 2015م.

الكلمات المفتاحية: *تقييم المصارف، نموذج PATROL، التحول للصيرفة الإسلامية، كفاية رأس المال، جودة الائتمان، التنظيم، الربحية*

Abstract

The study aimed to know the impact of the application of Law No. 1 of 2013 relating to the prevention of dealing in interest, which led to the transformation of the entire Libyan banking sector to Islamic banking, by evaluating the financial performance before and after the transition to Islamic banking through the use the PATROL Model approved by the Italian banking evaluation system. The PATROL Model is based on five indicators: capital adequacy, credit quality, Organization, profitability, and liquidity, by applying to the Jumhouria Bank, through analyzing the financial data of the last financial year before the transition (the year 2012) and the data of first year financial after the complete transformation of Islamic banking (the yere 2015). The study reached several results, the most important of which are: The financial performance of the bank was negatively affected after the bank's conversion to Islamic banking, as the capital adequacy, profitability, and Organization indicators decreased, in addition to the decline in the bank's rating from the first (excellent) rank before the application of the Law in the year 2012 AD to the rank The third (good) after applying the Law according to the results of analyzing the bank's data for the 2015 AD.

Kay words: Bank's assessment, PATROL Model, Transformation into Islamic banking, Capital adequacy, Credit quality, Organization, profitability.

((الإطار العام للبحث))

1.1 المقدمة

بدأ تطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013م بشأن منع التعامل بالربا منذ صدوره بين معاملات الأفراد الطبيعيين، واستكمل تطبيقه على معاملات الأشخاص الاعتباريين بداية من 01/01 /2015م، وقد سبب صدور هذا القانون المفاجئ ربكة كبيرة في العمل المصرفي من جميع النواحي سواءً لمراحل تحول المصارف التي قررت التحول جزئياً للصيرفة الإسلامية، أو للمصارف الأخرى التي لم تدخل أصلاً في طرح خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، وقد واجهت المصارف كلها سواء المصارف التجارية أو المصارف المتخصصة مشاكل وصعوبات في تطبيق الصيرفة الإسلامية خصوصاً في تقديم الصيغ الإسلامية البديلة عن التمويل التقليدي الذي كانت تطرحه في السابق، حيث تركزت التمويلات في تقديم صيغة المرابحة للأمر بالشراء، وقد جرت العديد من الدراسات للبحث في أسباب ومعوقات هذا الإخفاق، وسنحاول في هذه الورقة البحثية تقييم تطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013م بالتحول للصيرفة الإسلامية بالمصارف التجارية الليبية بالتطبيق على مصرف الجمهورية كدراسة حالة، وذلك من خلال استخدام نموذج *PATROL* في تقييم الأداء المالي للمصرف.

2.1 مشكلة البحث

نظراً لصدور قانون المؤتمر الوطني العام رقم (1) لعام 2013م بشأن منع المعاملات الربوية، الذي فرض على المصارف الليبية التحول الكامل إلى الصيرفة الإسلامية، ونظراً لعدم جاهزية المصارف الليبية لهذا التحول وتطبيق القرار مباشرة، فقد تعثرت قدرتها في تقديم الصيغ المصرفية الإسلامية البديلة عن الخدمات والمنتجات التقليدية حيث اقتصر تحولها على طرح صيغة المرابحة فقط، ولم تتمكن من طرح صيغ التمويل الأخرى، وبعد مرور هذه الفترة أصبح من الضروري تقييم تأثير تطبيق القانون رقم (1) لعام 2013م على قدرة المصارف التجارية الليبية للتحول للصيرفة الإسلامية من خلال التطبيق على مصرف الجمهورية كدراسة حالة لأكبر مصرف محلي من حيث الحجم، وذلك بتقييم المصرف ما قبل وبعد التحول باستخدام نماذج التقييم المصرفية الدولية المتمثل في هذه الدراسة بنموذج *PATROL*.

3.1 أهداف البحث

1– التعريف بأهم نماذج التقييم المصرفية الدولية مع التركيز على معيار *PATROL*

2 – تقييم أثر تطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013م على أداء مصرف الجمهورية من خلال تحليل وضع المصرف قبل وبعد التحول باستخدام نموذج *PATROL* الايطالي لتقييم أداء المصارف التجارية.

3 – الوصول إلى مكامن الضعف والقوة بالمصرف من خلال نتائج التقييم بنموذج *PATROL*.

4–محاولة إبداء توصيات مناسبة من خلال نتائج التقييم.

4.1 أهمية البحث

إثراء المكتبة العلمية بموضوع نماذج تقييم أداء المصارف التجارية الدولية وأهميتها من خلال تقييم أكبر مصرف محلي في ليبيا قبل وبعد مرحلة التحول للصيرفة الإسلامية باستخدام أحد نماذج التقييم الدولية والمعروف بنموذج *PATROL* بما يحقق تقييم المصرف لمعرفة نقاط القوة والضعف واتخاذ الاجراءات التصحيحية لتحسين أداءه لتحقيق أهدافه في خدمة وظيفته الأساسية في تمويل الاقتصاد والاستمرار في تقديم خدماته لشرائح المجتمع ذات العلاقة به.

5.1 منهج البحث

تم استخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل القوائم المالية للمصرف باستخدام مؤشرات نموذج *PATROL* خلال فترة الدراسة.

6.1 الدراسات السابقة

1- دراسة (عبد الله، 2020): تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج *PATROL* دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية. هدفت الدراسة إلى محو الأمية المالية فيما يتعلق بنموذج *PATROL* من خلال التعرف على متغيراته ومدى ملائمته لتقييم المصارف في بيئة الدراسة وكيفية استخدامه في تقييم أداء المصارف، وتوصلت الدراسة إلى ملائمة النموذج لتقييم المصارف، وأن هناك تباين في نتائج تقييم المصارف بين مصرف وأخر، وعلى مستوى المصرف الواحد بين سنة وأخرى والذي نتج عن اختلاف المتغيرات الأساسية للعمل المصرفي، ورأت الدراسة ضرورة قيام المصرف المركزي العراقي بتشجيع المنافسة من خلال منح امتيازات للمصارف ذات الأداء والتصنيف الأعلى مثل تخفيض متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني وغيرها من التسهيلات المصرفية.

2-دراسة (مادي، 2020): تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية -دراسة مقارنة بين المصارف العامة والخاصة بمدينة بنغازي. هدفت الدراسة مقارنة الأداء المالي بين المصارف العامة والخاصة باستخدام معيار *CAMEL* وقد استبعدت مؤشر حساسية السوق من التقييم، وتمثلت عينة الدراسة في مصرف الوحدة كمصرف عام ومصرف التجارة والتنمية كمصرف خاص، وذلك خلال الفترة 2014-2018م. وتوصلت الدراسة إلى أن الاداء المالي للمصارف الخاصة أفضل بكثير من المصارف العامة وفقا لمعيار *CAMEL*.

3-دراسة (الطائي: 2019): تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج *PATROL* -دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الإسلامية في بلدان عربية مختارة للفترة 2011-2017. هدفت الدراسة إلى تقييم أداء البنوك الإسلامية العراقية والأردنية والسعودية والمقارنة بين أداءها باستخدام نموذج *PATROL* ومعرفة درجة ترتيبها حسب الأداء، وتمثلت عينة الدراسة في 7 مصارف، منها 3 مصارف عراقية وهي: المصرف العراقي الإسلامي، ومصرف إيلاف الإسلامي، والمصرف الوطني الإسلامي. ومصرفين أردنيين وهما: المصرف الإسلامي الأردني والمصرف العربي الإسلامي الدولي. ومصرفين سعوديين وهما:

مصرف الراجحي، ومصرف البلاد. واعتمد التحليل على البيانات المالية لسبع سنوات للفترة 2011-2017م. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: ارتفاع نسبة السيولة لدى كل مصارف العينة، وكان ترتيبها بالمصارف العراقية ثم الأردنية ثم السعودية، وكذلك ارتفاع ملاءة رأس المال لجميع المصارف وكانت أكبر نسبة ملاءة للمصارف العراقية تلاها المصارف الأردنية ثم المصارف السعودية، وفي المقابل تعاني المصارف من انخفاض جودة التنظيم بسبب ارتفاع النفقات وانخفاض الايرادات لكل المصارف المدروسة، وكذلك انخفاض جودة الائتمان وعدم تخصيص مبالغ كافية للديون المشكوك في تحصيلها، وتميزت البنوك السعودية بأنها الأكثر استثماراً للأموال، ويؤخذ على كل المصارف التركيز على منتج المرابحة وضعف الاستثمار في منتجي المشاركة والمضاربة.

4- دراسة (أسعد: *2018*): تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي *CAMELS*. هدفت هذه الدراسة تقييم أداء المصارف الخاصة باستخدام نموذج التقييم المصرفي *CAMELS* وتمثلت عينة الدراسة في مصرفين عاملين في سورية وهما: بنك بيمو السعودي الفرنسي، وبنك سورية والمهجر، وذلك بتحليل بيانتهما المالية خلال الفترة (2015-2016) باستخدام كامل مؤشرات معيار *CAMELS* حيث شملت الدراسة كامل مؤشرات المعيار، وانتهت الدراسة إلى تقييم بنك بيمو بدرجة تقييم (3) جيد، وتقييم بنك سورية والمهجر بدرجة (2) جيد جدا وفقا لمعيار *CAMELS*.

5- دراسة (النعيمي: 2017): تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام أنموذج *PATROL* دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية العراقية. هدفت الدراسة إلى تقييم أداء المصارف الأهلية العراقية باستخدام النماذج الحديثة بتطبيق نموذج *PATROL* ومعرفة مدى ملائمة وصلاحية هذا النموذج لتقييم هذه المصارف، وتحديد ترتيب تقييم هذه المصارف، وتمثلت عينة الدراسة في عدد 8 مصارف أهلية عراقية وهي: (العراقي الأهلي، المتحد للاستثمار، الائتمان، الشمال، المنصور، بابل، دجلة والفرات، ومصرف كوردستان) وذلك من خلال تحليل بيانتها المالية لعام 2012م بسبب تعذر الحصول على بيانات حديثة لأغلب مصارف العينة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: ملاءمة تطبيق نموذج *PATROL* لتقييم أداء المصارف الأهلية العراقية، وأن المصارف المدروسة تتمتع بارتفاع نسب السيولة وكفاية رأس المال، وفي المقابل تعاني هذه المصارف من ضعف في توظيف الأموال، وارتفاع مخاطر الائتمان، وهناك تفاوت في ترتيب تقييم هذه المصارف من الأفضل إلى الأسواء وفق نموذج *PATROL*. حيث تحصل مصرف كوردستان على أعلى الترتيب في حين جاء مصرف دجلة والفرات في أخر الترتيب وفقا لنتائج التحليل.

6-دراسة (الجابري، 2015): تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية -دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية. هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف اليمنية ومقارنة الأداء بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية، حيث ركزت الدراسة على تحليل أربع مكونات وهي: توظيف الموارد المتاحة، والربحية، والسيولة، والملاءة، واعتمدت على أسلوب تحليل النسب المالية، وتكونت عينة الدراسة من عدد 8

مصارف يمنية منها 4 مصارف إسلامية وهي: البنك الإسلامي للتنمية، وبنك التضامن الإسلامي، وبنك سبأ الإسلامي، وبنك اليمن والبحرين الشامل. وعدد 4 مصارف تجارية وهي: البنك اليمني للإنشاء والتعمير، والبنك الأهلي اليمني، وبنك اليمن الدولي، والبنك التجاري اليمني. وذلك من خلال تحليل بيانات قائمتي الدخل والميزانية لهذه المصارف للسنوات 2004-2011م. وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تتمتع بنسبة ملاءة ونسبة سيولة أفضل، بينما تمتاز المصارف التجارية بارتفاع نسبة الربحية وارتفاع مؤشرات توظيف الأموال، واستنتجت الدراسة أن أداء المصارف التجارية بصورة عامة أفضل من أداء البنوك الإسلامية محل الدراسة.

8.1 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تدخل هذه الدراسة ضمن الإطار العام للدراسات السابقة، إلا أنها اختصت عن بعضها في اعتمادها على نموذج *PATROL* في تقييم أداء المصرف المدروس للفترة ما قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية، فضلاً عن اختلاف عينة وبيئة الدراسة.

((الجزء النظري))

1.2 مؤشرات تقييم الأداء المصرفي الدولية

هناك العديد من المؤشرات والنماذج الخاصة بتقييم أداء المصارف التجارية التي اشتهرت كنماذج معتمدة من المصارف المركزية ببعض الدول المتقدمة، ومن أشهرها ما يلي:

1.1.2 مؤشر ORAP :

وضع هذا المؤشر سنة *1997*م في فرنسا من قبل اللجنة المصرفية الفرنسية بهدف تعزيز إجراءات وقائية للإنذار المبكر، كما يهدف مؤشر *ORAP* عن الكشف عن نقاط الضعف المحتملة في المصارف، وذلك باختبار جميع مكونات المخاطر المرتبطة بالنشاط والبيئة في كل مؤسسة والاستفادة من جميع المعلومات سواء كانت هذه المعلومات كمية أم نوعية.

ويتكون مؤشر *ORAP* من *14* مكون، والتي تتمثل في مكونات تتصل بالنسب التحوطية (السيولة ورأس المال ومخاطر كفاية رأس المال)، ومكونات تتصل بنشاط خارج الميزانية العمومية (جودة الأصول والقروض المتعثرة والمعدومة) وأخرى تتصل بمخاطر السوق (الدخل والعائد على الأصول)، والمعايير النوعية (المساهمين والرقابة الداخلية). (هدوقة، *2018*، 54)

2.1.2 مؤشر *PATROL*:

قدم المصرف المركزي الإيطالي في عام *1993*م معيار تصنيف جديد لتقييم أداء المصارف أطلق عليه معيار *PATROL*، ويُعد هذا المعيار أداة رقابية تعطي صورة واضحة لوضع المصارف التجارية، وتقديم المساعدة في استخدام الموارد الإشرافية في عمليات التفتيش في الوقت المحدد، ويتم إجراء تحليلات *PATROL* من خلال البيانات والتقارير الشهرية ونصف السنوية والسنوية التي يتلقاها مصرف إيطاليا المركزي.

وجاءت تسمية معيار *PATROL* بهذا الاسم مشتقة من الكلمات الإيطالية: كفاية رأس المال (*PATrimoiono*) –الربحية (*Redditivita*) –مخاطر الائتمان (*Rischiosita*) –التنظيم أو الإدارة (*Organizzazione*) –السيولة (*Liquidita*) (الطائي, *2019*, *46*). ويُعد هذا النموذج نظام للإنذار المبكر حيث يعتبر تمثيل منهجي للصحة المالية للمصارف الخاصة، حيث يحدد المصرف الايطالي المركزي أولويات جدول الفحوصات داخل موقع المصرف من خلال الاسترشاد بالمعلومات التي يقدمها نموذج *PATROL* حيث لا يخضع المصرف الايطالي المركزي المصارف للفحوصات إلا بعد اخضاع تلك المصارف للتقييم خارج الموقع من خلال نموذج *PATROL*. (النعيمي، 2017، 332-335).

3.1.2 مؤشر *CAMELS*

بدأت الولايات المتحدة في استخدام مؤشر *CAMELS* كأحد الوسائل الرقابية غير المباشرة على المصارف التجارية منذ سنة *1979*م، حيث قام البنك الفيدرالي الأمريكي بتصنيف المصارف وفق هذا المؤشر سنوياً دون نشرها للجمهور، وتمكنت السلطات النقدية من التنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه لعدد من المصارف، وقد بدأ مؤشر *CAMELS* بمؤشر مصغر أطلق عليه مؤشر *CAEL*، والذي يرمز كل حرف منه إلى مؤشر تقييمي وهي: معيار كفاية رأس المال (*C*) *Capital Adequac* ومعيار كفاءة الأصول *(A) Assets Quality* ومعيار الربحية والدخل (*E*) *Earning* ومعيار كفاءة السيولة (*L*) *Liquidity*

Adequacy وبعد التطبيق العملي لهذا المؤشر بهذه الصيغة ومن أجل مواكبة التطورات الميدانية تم إضافة معيار آخر وهو معيار كفاءة الإدارة (*M*) *Soundness Management* ليصبح المؤشر تحت مسمى *CAMEL*. وبعدها تم إضافة مؤشر الحساسية لمخاطر السوق (*S*) *Sensitive of Market Risks* ليصبح المؤشر في صيغته النهائية تحت مسمى مؤشر *CAMELS* (رحيم, *2014*، *13*، *14*). ويتميز مؤشر *CAMELS* بأنه يصنف المصارف بمعيار موحد بستة بنود ثابتة، ويوحد أسلوب كتابة التقرير باستخدام تقييم رقمي مختصر وواقعي (دهيرب, *2015*, *264*).

4.1.2 مؤشر *RATE*

أدخل هذا المؤشر من قبل بنك انجلترا ويعتبر المؤشر الرسمي والشامل للمخاطر المصرفية في المملكة المتحدة، والمستخدم حالياً من قبل هيئة الخدمات المالية بها، ويهدف هذا النظام إلى زيادة فعالية الإشراف لأنه يركز على المخاطر، حيث يستخدم طريقة تخصيص العمل الرقابي للمصرف على أساس تقييم المخاطر.

ويستند نظام *RATE* على مفهوم تحديد الفترة الإشرافية لكل مصرف، حيث تتراوح المدة الزمنية للفترة الإشرافية بين ستة أشهر إلى ثلاث سنوات بناءً على المخاطر التي يواجهها المصرف، ويتم تقييم المخاطر الرسمية من وحدات الأعمال على أساس تسعة عوامل هي: رأس المال، الأصول، مخاطر السوق، الأرباح، الخصوم، الأعمال، بالإضافة إلى المخاطر غير قابلة للقياس الكمي مثل المخاطر التشغيلية والقانونية والسمعة، ويتم هذا التحليل باستخدام خبرة المراقب في تحليله في الموقع وخارجه (هدوقة, *2018, 59, 60*).

((الجانب العملي))

1.3 نبذة مختصرة عن مصرف الجهورية

هو أحد المصارف التجارية العاملة في ليبيا، والذي تم تأسيسه كفرع لبنك باركليز البريطاني في ليبيا، في 22 ديسمبر 1970 صدر قرار بتأميم مصرف باركليز وجميع فروعه في ليبيا، واطلق عليه اسم مصرف الجمهورية ليصبح شركة مساهمة ليبية برأس مال قدره (750) ألف دينار، ونظراً لزيادة حجم المعاملات بالمصرف، فقد تم رفع رأس مال المصرف لعدة مرات، ففي عام 1987م تم زيادته إلى (25) مليون دينار، وفي عام 1997م تم زيادته إلى (40) مليون دينار، وكذلك في عام 2005م ليصبح (100) مليون دينار ليبي.

في 2007/10/8 صدر قرار مصرف ليبيا المركزي رقم (50) بشأن الإذن بدمج مصرفي الجمهورية والأمة تحت اسم مصرف الجمهورية، وتُعد هذه العملية الأولى من نوعها في ليبيا والتي أدت إلى ظهور مؤسسة مالية مصرفية كبيرة بدأ العمل بها مع بدايات الربع الثاني لسنة 2008 برأس مال قدره مليار دينار مدفوع بالكامل مقسم إلى (100 مليون) سهم، والمساهم الأكبر هو مصرف ليبيا المركزي بنسبة (81.64%) وبأسهم عددها (81,638,789) سهماً، وجاءت بالمرتبة الثانية الشركات العامة المساهمة في رأس مال المصرف بنسبة (8.40%) وبعدد (8,399,145) سهم، والباقي من المساهمين الأفراد والقطاع الخاص بنسبة (9.96%) وبعدد أسهم (9,962,066) سهماً بميزانية تفوق (11) مليار دينار ليبي، وقد قرر المصرف التحول الكامل للصيرفة الإسلامية بشكل تدريجي، حيث قررت الجمعية العمومية للمصرف قرار التحول في اجتماعها لعام 2013م. ويحتل مصرف الجمهورية المرتبة الأولى بين المصارف التجارية المحلية في ليبيا من حيث الحجم وعدد الفروع، حيث بلغ عدد فروع المصرف بنهاية 2016 (164) فرعاً ووكالة، وعدد العاملين (6597) موظفاً وموظفة. *www.jbank.ly*

2.3 مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في مصرف الجمهورية، وقد تم اختياره لعدة اعتبارات فهو يمثل أكبر المصارف التجارية الليبية المحلية من حيث الحجم، وأول من بدأ في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية في عام 2009م، وأول مصرف محلي قرر التحول التدريجي بالكامل للصيرفة الاسلامية، وتمثلت عينة الدراسة في القوائم المالية المعتمدة للمصرف للفترة ما قبل وما بعد التحول للصيرفة الإسلامية، حيث تم اختيار البيانات المالية لأخر سنة مالية قبل التحول وهي سنة 2012م، والبيانات المالية لأول سنة مالية بعد التطبيق الكامل للقانون رقم (1) لسنة 2013م بالتحول الكلي للصيرفة الإسلامية وتوقف النشاط التقليدي السابق للمصرف وهي بيانات سنة 2015م.

3.3 آلية تقييم أداء المصرف باستخدام نموذج *PATROL*

1.3.3 مكونات ونسب آلية تصنيف المصرف باستخدام نموذج *PATROL*

يوضح الجدول 1.3 مكونات النموذج ونسب وآلية التصنيف.

جدول 1.3 مكونات ونسب وآلية تصنيف نموذج *PATROL*

مكونات نموذج *PATROL*		درجات التصنيف				
		1	2	3	4	5
PAT	كفاية رأس المال	≤ %15	%14.99-12	%11.99-8	%7.99-7	≥ %6.99
R1	جودة الائتمان	≥ %20	%34-21	%49-35	%75-50	≤ %76
R2	التنظيم	≥ %25	%30-26	%38-31	%45-39	≤ %46
O	الربحية	≤ %1	%0.9-0.8	%0.7-0.35	%0.34-0.24	≥ %0.24
L	السيولة	≥ %55	%62-56	%68-63	%80-69	≤ %81

المصدر: (الطائي، 2019، 58) – (تميسة، 2014، 43) – (*Bdder, 2011, 54*)

ويتم ايجاد درجة التصنيف العام للمصرف عن طريق حساب المتوسط الحسابي لمجموع قيم المؤشرات الخمسة وتقريب القيمة لأقرب عدد صحيح وفقا لقواعد تقريب الأعداد، ويشاطر هذا التقييم ذات الأسلوب الموجود في نموذج *CAMELS* المعتمد في تقييم المصارف الأمريكية، ويوضح الجدول 2.3 آلية التصنيف العام للمصرف.

جدول *2.3* آلية التصنيف العام للمصرف

التصنيف	الدرجات	الوسط الحسابي للتقييم	وصف نتيجة التقييم
ممتاز	*1*	*1 – 1.4*	المصرف سليم في معظم النواحي
جيد جداً	*2*	*1.5 - 2.4*	
جيد	*3*	*2.5 - 3.4*	وجود بعض نقاط الضعف
حدي	*4*	*3.5 - 4.4*	يعاني المصرف من وجود مشكلات كبيرة
ضعيف	*5*	*4.5 - 5*	

المصدر: (*Khalafalla, 2013*) (أسعد، 2018)

2.3.3 معادلات تحليل بيانات المصرف باستخدام مؤشرات نموذج *PATROL*

توجد معادلات متعددة تخدم الغرض لحساب مؤشرات النموذج، وقد تم اعتماد المعادلات الآتية المستخدمة في العديد من الدراسات لحساب مؤشرات نموذج *PATROL*، وتم التعبير عنها بمسمياتها متى وجدت بميزانية مصرف الدراسة كما يوضحها الجدول 3.3

جدول 3.3 معادلات حساب مؤشرات نموذج *PATROL*

المؤشر	البيان	المعادلة
PAT	كفاية رأس المال	إجمالي حقوق الملكية / الأصول الخطرة
R_1	جودة الائتمان	مخصص الديون المشكوك فيها/ قروض وتسليفات
R_2	التنظيم	المصاريف العمومية والإدارية / إجمالي الايرادات
O	الربحية	صافي الربح القابل للتوزيع / إجمالي الأصول
L	السيولة	النقدية والأرصدة لدى المصارف / الودائع

المصدر: (الطائي، 2019، 72-94) – (النعيمي، 2017، 324-325)

4.3 تقييم تأثير القانون رقم 1 لسنة 2013م على أداء مصرف الجمهورية

1.4.3 تقييم أداء المصرف باستخدام نموذج *PATROL* قبل التحول لسنة 2012م.

يوضح الجدول 4.3 نتائج تقييم أداء المصرف عن سنة 2012م باستخدام نموذج *PATROL* باستخدام المعادلات الموضحة بالجدول 3.3 وبيانات الدراسة الموضحة بملحق الدراسة للبيانات الخام المأخوذة من القوائم المالية المعتمدة للمصرف عن سنة 2012م.

جدول 4.3 نتائج تقييم أداء المصرف لسنة 2012 قبل التحول باستخدام نموذج *PATROL*

المؤشر	البيان	قيمة المؤشر	درجة التصنيف
PAT	كفاية رأس المال	%20.89	1
R1	جودة الائتمان	%11.16	1
R2	التنظيم	%22.99	1
O	الربحية	%0.48	3
L	السيولة	%31.13	1

المتوسط العام لدرجات التصنيف	1.4
درجة تصنيف المصرف (ممتاز)	**1**

من نتائج الجدول 4.3 يتضح أن المصرف يتمتع بتصنيفات عالية بالفئة الأولى بدرجة 1 بتقييم ممتاز لكل المؤشرات ما عدا مؤشر الربحية الذي جاء بدرجة 3 بتقييم جيد، ولإيجاد التصنيف العام للمصرف تم حساب المتوسط الحسابي لدرجات المؤشرات، حيث كانت قيمته 1.4 وبمقارنة قيمة المتوسط مع التصنيفات الموضحة بالجدول 2.3 يتضح أن التصنيف العام للمصرف بالمرتبة الأولى ممتاز وهي أعلى درجات التصنيف.

2.4.3 تقييم أداء المصرف باستخدام نموذج لسنة بعد التحول وهي سنة 2015م.

يوضح الجدول 5.3 نتائج تقييم أداء المصرف عن سنة 2015م باستخدام نموذج *PATROL* باستخدام المعادلات الموضحة بالجدول 3.3 وبيانات الدراسة الموضحة بملحق الدراسة للبيانات الخام والمعالجة المأخوذة من القوائم المالية المعتمدة للمصرف عن سنة 2015م.

جدول 5.3 نتائج تقييم أداء المصرف لسنة 2015 بعد التحول باستخدام نموذج *PATROL*

المؤشر	البيان	قيمة المؤشر	درجة التصنيف
PAT	كفاية رأس المال	%14.39	2
R1	جودة الائتمان	%9.39	1
R2	التنظيم	%65.64	5
O	الربحية	%0.029	5
L	السيولة	%45.53	1
المتوسط العام لدرجات التصنيف			2.8
درجة تصنيف المصرف (جيد)			**3**

من نتائج الجدول 5.3 يتضح أن المصرف يتمتع بتصنيفات متذبذبة ومختلفة حسب مؤشرات نموذج *PATROL* حيث جاءت مؤشر جودة الائتمان ومؤشر السيولة بدرجة تصنيف عالية بالفئة الأولى بدرجة 1 بتقييم ممتاز لكل منهما، في حين جاء مؤشر الربحية ومؤشر التنظيم في أدنى درجات التصنيف بدرجة 5 بمستوى تقييم ضعيف لكل منهما، وجاء مؤشر كفاية رأس المال في المرتبة الثانية بدرجة 2 بتقييم جيد جدا. ولإيجاد التصنيف العام لمصرف الجمهورية بعد تطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013 والتحول للصيرفة الإسلامية، تم حساب المتوسط الحسابي لدرجات المؤشرات، حيث كانت قيمته 2.8 وبمقارنة قيمة المتوسط مع التصنيفات الموضحة بالجدول 2.3 يتضح أن التصنيف العام للمصرف بالمرتبة الثالثة (جيد).

3.4.3 تقييم أثر تطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013م للتحول للصيرفة الإسلامية على أداء المصرف خلال فترة الدراسة.

سنناقش في هذه الجزئية أساسيات مشكلة البحث التي تم تناولها والتي ترتكز على تأثير تطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013م بشأن منع التعامل بالربا والذي أجبر النظام المصرفي في ليبيا إلى التحول الكامل إلى الصيرفة الإسلامية، وذلك بالتطبيق على أكبر مصرف بالمصارف المحلية وهو مصرف الجمهورية من خلال اعتماد أحد النماذج الدولية لتقييم المصارف المعروف بنموذج *PATROL*، ولا يهدف التحليل إلى تأكيد عدم ملاءمة صدور القانون أو توقيته لأنه يتعلق بتنفيذ أمر رباني من مقتضيات الشريعة الإسلامية ولا يتأتى

لنا الخوض في ذلك طاعة لله ولرسوله وامتثالا بما أقره علينا الشرع الحنيف، ولكن يرتكز التقييم في مدى قدرة المصرف في تطبيق مقتضيات الصيرفة الإسلامية.

يوضح الجدول 6.3 مقارنة في أداء مصرف الجمهورية قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية، وذلك من خلال مقارنة بيانات الجدولين السابقين 4.3 و 5.3

جدول 6.3 مقارنة أداء المصرف قبل وبعد تطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013م باستخدام نموذج *PATROL*

المؤشر	البيان	سنة 2012م قبل التحول		سنة 2015 بعد التحول		الأفضل
		قيمة المؤشر	درجة التصنيف	قيمة المؤشر	درجة التصنيف	
PAT	كفاية رأس المال	%20.89	1	%14.39	2	**2012م**
R1	جودة الائتمان	%11.16	1	%9.39	1	**تساوي**
R2	التنظيم	%22.99	1	%65.64	5	**2012م**
O	الربحية	%0.48	3	%0.029	5	**2012م**
L	السيولة	%31.13	1	%45.53	1	**تساوي**
درجة تصنيف المصرف			**1**		**3**	**2012م**

يلاحظ من نتائج الجدول 6.3 أن وضع المصرف أفضل في عام 2012م قبل صدور القانون رقم (1) لسنة 2013م من عام 2015 بعد صدور القانون بالتحول للصيرفة الإسلامية، حيث أن وضع المصرف كان أفضل في ثلاث مؤشرات أساسية وهي كفاية رأس المال، ومؤشر التنظيم، ومؤشر الربحية، في حين تحقق التساوي في الفترتين قبل وبعد تطبيق القانون لمؤشري جودة الائتمان والسيولة، وقد كان المصرف بالتصنيف الأول (ممتاز) قبل صدور القانون، وأصبح في التصنيف الثالث (جيد) بعد تطبيق القانون، والذي يتضح معه أن المصرف يعاني من نقاط ضعف في الأداء وفقا لنتائج التقييم الموضحة بالجدول 2.3 الخاص بتصنيفات التقييم.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

أظهرت نتائج تحليل مؤشر *PATROL* للبيانات المالية لمصرف الجمهورية قبل وبعد تطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013م بالتحول للصيرفة الإسلامية النتائج الآتية:

1- توصلت النتائج إلى إمكانية استخدام نموذج *PATROL* في تقييم أداء المصارف التجارية الليبية.

2– أثبتت تحليلات *PATROL* أن تطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013م قد أثر سلباً على أداء المصرف حيث كان تقييمه أفضل قبل التحول للصيرفة الإسلامية، حيث كان تصنيفه العام بالمستوى الأول (ممتاز) قبل التحول وفقا لتحليل بيانات المصرف لسنة 2012م، وانتقل إلى مستوى تصنيف أقل بعد التحول حيث تحصل على المستوى الثالث للتصنيف بتقييم (جيد) بناء على نتائج تحليل بيانات المصرف لسنة 2015م.

3– حافظ المصرف على نفس التصنيف لمؤشري جودة الائتمان والسيولة قبل وبعد تطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013م الذي أجبر القطاع المصرفي على التحول للصيرفة الإسلامية.

4– انخفض مؤشر كفاية رأس مال المصرف بعد تطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013م بالتحول

للصيرفة الإسلامية حيث انتقل من التصنيف الأول بدرجة (1) بمستوى ممتاز قبل التحول إلى تصنيف أقل بدرجة (2) بمستوى جيد جداً بعد التحول.

5– انخفض مؤشر التنظيم للمصرف بعد تطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013م بالتحول للصيرفة الإسلامية، حيث كان مؤشر التنظيم بالمستوى الأول بدرجة (1) بمستوى ممتاز قبل التحول، وانتقل إلى أقل درجات التصنيف بدرجة (5) بمستوى حرج بعد التحول، مما يعني ارتفاع النفقات التشغيلية وانخفاض ايرادات المصرف بعد التحول للصيرفة الإسلامية.

6– انخفض مؤشر ربحية المصرف من المستوى الثالث للتصنيف بتقييم (جيد) قبل التحول إلى أدنى درجات التصنيف بعد تطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013م، حيث انخفض إلى المستوى الخامس (حرجة)، حيث يواجه المصرف مشكلة كبيرة في تحقيق ربحية ملائمة، وهذه التصنيفات توضح بأن هناك خلل في إدارة الاستثمارات من ناحية، وفي إدارة النفقات من ناحية أخرى.

ثانيا: التوصيات

1– التركيز على تدريب العاملين بالمصرف بمنتجات وتطبيقات الصيرفة الإسلامية، وإقامة البرامج والندوات وورش العمل للرفع من مستوى المعرفة في أوساط العاملين والمتعاملين حتى تؤدي إلى وعي أكثر بالمعاملات المالية الإسلامية.

2- الاهتمام بالجانب التسويقي والإعلامي لنشر الوعي بالخدمات والمنتجات التي تقدمها الصيرفة الإسلامية باستخدام المؤتمرات والملتقيات وورش العمل وخصوصاً مع قطاعات رجال الأعمال الليبيين كمركز رجال الأعمال واتحاد الصناعة وغرفة التجارة وغيرها، لتثقيفهم بأدوات الصيرفة الإسلامية المتاحة لتوفير التمويل لأعمالهم ومشاريعهم بالمنتجات المصرفية الإسلامية وبما ينمي التنمية الاقتصادية ويحرك الاقتصاد ويوفر فرص عمل ويعود بالنفع على المجتمع.

3– الحاجة لتفعيل سوق المال الليبي لتتمكن المصارف من تنويع استثماراتها، وكذلك تقييم أداءها من خلال تقييم الاستثمارات بالمحافظ المالية فضلًا عن تقييم أسعار أسهمها في السوق المالي.

4– على المصرف إدارة نفقاته بشكل اقتصادي بما يتوافق مع نمو أعماله واستثماراته، والعمل على خفض هياكله الإدارية ونفقاته المادية وفقا للحجم الأمثل لتحقيق أرباح ملائمة، ويحقق الاستمرارية والمنافسة.

5– على المصرف استغلال فائض السيولة الموجودة لديه، وذلك بتنويع استثماراته ومنتجاته المصرفية الإسلامية، وعدم التركيز على صيغة المرابحة فقط لكي يتمكن من تحقيق ربحية ملائمة، حيث يلاحظ انخفاض مستوى ربحية المصرف بعد تطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013م بالتحول للصيرفة الإسلامية.

6– قيام السلطات النقدية ممثلة في مصرف ليبيا المركزي بإصدار توجيهاتها للمصارف التجارية بتقييم وتحليل وضعها باستخدام النماذج والمعايير الكمية والنوعية الحديثة كمعيار *PATROL* بما يسهم في تقييم نشاطاتها وادارتها بشكل أفضل، ويواكب التطورات الدولية في تحليل البيانات المصرفية لتقييم المصارف المحلية.

المراجع

المراجع العربية:

– أسعد، بسام (2018) تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي *CAMELS*. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج (40) ع (1).

– الجابري، خالد محمد (2015). تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية– دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة الاسماعيلية، جامعة قناة السويس، مج (6)، ع (3).

– الطائي، زينة ضياء الدين (*2019*). تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج *PATROL*، دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الإسلامية في بلدان عربية مختارة للمدة (*2011-2017*). رسالة ماجستير. جامعة كربلاء، العراق.

– النعيمي، سعدالله محمد (2017). تقييم أداء المصارف باستخدام أنموذج *PATROL*، دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج (3)، ع (39).

–تميسة, سهام (*2014*). تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج *CAMELS*, دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(*2008-2012*) . رسالة ماجستير. جامعة قاصدي مرباح. الجزائر.

– دهيرب, محمد سمير (*2015*). نظام التقييم المصرفي بمؤشرات *CAMELS* في ظل المخاطر، دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات من *2006* حتى *2009*. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، مج (*11*)، ع (*45*).

– عبد الله، زينب عبد العزيز (2020). تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج *PATROL* دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة.

– مادي، محمد الهادي، (2020). تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية –دراسة مقارنة بين المصارف العامة والخاصة بمدينة بنغازي، المجلة العلمية للجامعة المفتوحة ببنغازي، مج (1)، ع (2).

– هدوقة, حسيبة (*2018*). كفاءة أنظمة الإنذار المبكر المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية، دراسة مقارنة بين الأنظمة الجزائرية والأنظمة العالمية. أطروحة دكتوراه. جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

–قانون المؤتمر الوطني العام رقم (1) لسنة 2013م بشأن منع التعامل بالربا.

-موقع مصرف الجمهورية www.jbsnk.ly

المراجع الأجنبية:

– Bdder, Haseeb Zaman (2011) CAMELS Rating System for Banking Industry in Pakistan. Master thesis. Umea School of Business.

-Khalafalla, Ahmad. Mohamed Arabi (2013), Predicting Bank Failure 2009" Journal of Business Studies Quarterly. V (4) N (3)

ملحق بيانات الدراسة الخام لمصرف الجمهورية

(ألف دينار ليبي)

البيان	السنوات	
	2012	2015
حقوق الملكية	1,504,027	1,554,955
الأصول	30,774,399	30,246,366
صافي الربح قبل التوزيع	149,279	8,816
مخصص د. م. فيها	749,655	844,655
قروض وسلفيات	6,715,480	8,986,210
م. إدارية وعمومية	112,515	167,689
إجمالي الإيرادات 1	489,389	255,474
النقدية وأرصدة لدى المصارف	7,772,954	9,366,018
الودائع [2]	24,968,116	20,571,569
الأصول الخطرة [3]	7,199,007	10,805,467

المصدر: بالاعتماد قائمة العمومية الأرباح للمصرف

إعداد الباحث على بيانات الميزانية وقائمة والخسائر

[1] اجمالي الايرادات = الفوائد المقبوضة + العملات المقبوضة + أو – فرق العملة + فوائد قروض اجتماعية + ايرادات متنوعة

[2] الودائع = حسابات جارية + حسابات توفير + ودائع ثابتة

[3] الأصول الخطرة = إجمالي الأصول – النقدية والأرصدة لدى المصارف وشهادات الإيداع